دور التدقيق الشرعي في الحد من ظاهرة غسيل الأموال
دراسة استطلاعية على عينة من المصارف الإسلامية

م.م. نخشين جمال محمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة صلاح الدين/أربيل
Nakhshin983@yahoo.com

م.م. تارا وحيد الدين عدلي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة صلاح الدين/أربيل
taraadli96@gmail.com

المستخلص:

يتناول البحث دور التدقيق الشرعي في الحد من ظاهرة غسيل الأموال التي يلجأ اليها بعض الأشخاص من ذوي النفوس الضعيفة، ولغرض اثبات فرضية البحث تم عرض استمارة الاستبيان من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وتمت الاجابة عليها من قبل ٧٠ مستجيب وبعدها تم تحليل النتائج وذلك من خلال الاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS، وتوصل البحث إلى عدة استنتاجات من أهمها ان للتدقيق الشرعي دور في الحد من ظاهرة غسيل الأموال على مدار المراحل التي تتم من خلاله، وفي الختام تم وضع مجموعة من التوصيات من اهمها اهتمام المصارف الإسلامية بعملية التدقيق الشرعي لما لها دور في الحد من ظاهرة غسيل الأموال.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الشرعي، غسيل الأموال، المصارف الإسلامية.

The role of Sharia audit in limiting the phenomenon of money laundering-Exploratory Study

Assist. Lecturer: Nakhshin j. mohammed
College of Administration and Economics
Salahaddin University/Erbil

Assist. Lecturer: Tara Wahid aldin adli
College of Administration and Economics
Salahaddin University/Erbil

Abstract:

The article deals with the extent of the role of Sharia audit in limiting the phenomenon of money laundering that people with poor spirit. For the purpose of proving the research hypothesis, the questionnaire form was presented through social Media and was answered by 70 respondents. The results were analyzed through accreditation on the SPSS statistical program. The article reached several conclusions, the most important of which is that Sharia audit has a role in limiting the phenomenon of money laundering throughout the stages through which it is carried out. In conclusion a set of recommendations was developed, the most important of which is the interest of Islamic banks in the Sharia audit process because it has a role in limiting From the phenomenon of money laundering.

Keywords: Sharia audit, money laundering, Islamic Banks.

المقدمة

ظهرت في المدة الأخيرة نوع من أنواع التدقيق الذي يتم من خلاله التدقيق على معلومات موضوعية (معلومات مالية ومعيارية مثل توزيع الأرباح) ومعلومات ذاتية (الرأي الشرعي والفتاوى والمعايير الشرعية) لضمان مطابقة معلومات الموضوعية مع الشريعة، ويسمى بالتدقيق الشرعي ويتم تطبيقه في المصارف والمؤسسات الإسلامية لغرض التأكد من مدى مطابقة الاعمال التي تقوم بها هذه المؤسسات مع الشريعة الإسلامية.

ومن جانب آخر ان ظاهرة غسيل الأموال تعد من الجرائم الكبرى ويعدها البعض أم الجرائم وأخطرها نظراً لما لها من انعكاس مباشر على الجوانب الاقتصادية والسياسية و الأخلاقية والدينية على مستوى الفرد والمجتمع و المؤسسات، وبمرور الزمن تعقدت عملياتها وأساليبها ومن خلال استغلال عدد من القواعد والاعراف التي تحكم العمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وغير الإسلامية والخدمات التي تقدمها والتي وجدتها عصابات غسيل الأموال منفذا لتمرير عملياتها وادخال اموال هذه العمليات غير المشروعة في مشاريع و عمليات مشروعة و قانونية.

ومن هنا تحاول الباحثتان دراسة دور التدقيق الشرعي في منع أو الحد من ظاهرة غسيل الأموال والتي تعد من أحد المحرمات بموجب الشريعة الإسلامية السمحاء.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في خطورة ظاهرة غسيل الأموال التي يلجأ اليها اشخاص من ذوي النفوس الضعيفة دينياً وانسانياً لكسب الغير، وأن ضرورة وضع المدقق الشرعي في صورة ما يمكن ان يقوم من واجب تجاه الحد من ظاهرة غسيل الأموال يعد من الامور الاساسية التي لابد وأن يتم توضيحها، ومن هنا يمكن القول ان مشكلة البحث تتجلى في ان الاثار الناجمة عن عملية غسل الأموال تمتد إلى زعزعة ثقة الافراد بالمنظومة الاخلاقية للمجتمع ككل، ويمكن تلخيص مشكلة البحث في السؤال الآتي:

١. ما الدور الذي يقوم به التدقيق الشرعي للحد من ظاهرة غسيل الأموال خلال مرحلة الايداع؟
٢. ما الدور الذي يقوم به التدقيق الشرعي لتقليل من ظاهرة غسيل الأموال خلال مرحلة التمويه؟
٣. ما الدور الذي يقوم به التدقيق الشرعي لتقليل من ظاهرة غسيل الأموال خلال مرحلة الادماج؟

أهمية البحث: تنبع اهمية البحث في انه يتطرق إلى أحد أهم أنواع الجرائم التي تؤثر على اقتصاد البلد وتدمرها وهو ظاهرة غسيل الأموال إلى جانب التدقيق الشرعي.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق أهداف التالية:

١. التطرق إلى ظاهرة غسيل الأموال.
٢. تناول احدى أهم أنواع التدقيق الذي يتم اجرائها في المؤسسات والمصارف الإسلامية الا وهو التدقيق الشرعي.
٣. بيان الدور الذي يقوم به التدقيق الشرعي في الحد لظاهرة غسيل الأموال.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية رئيسة صفرية مفادها عدم وجود دور للتدقيق الشرعي في الحد من ظاهرة غسيل الأموال في المصارف الإسلامية ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

١. لا يوجد للتدقيق الشرعي دور في الحد لظاهرة غسيل الأموال في مرحلة الايداع.
٢. لا يوجد للتدقيق الشرعي دور في الحد لظاهرة غسيل الأموال في مرحلة التمويه.
٣. لا يوجد للتدقيق الشرعي دور في الحد لظاهرة غسيل الأموال في مرحلة الادماج.

منهج البحث: اعتمدت الباحثتان المنهج الوصفي في صياغة البحث من خلال الرجوع إلى الكتب والدوريات العلمية فيما اعتمد المنهج الاستنباطي التحليلي في الجانب التطبيقي منه، وذلك من خلال توزيع استمارة الاستبانة على عينة مختارة من المديرين العاملين في المصارف الاسلامية، والأكاديميين من حملة الشهادات العليا ومراقبي الحسابات، باعتبارهم أحد المصادر الرئيسة للحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة بموضوع البحث. وبالنسبة للتحليل استخدم برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

خطة البحث: لغرض صياغة البحث فقد تم تقسيمه على وفق المباحث الآتية:
المبحث الاول: الإطار النظري للتدقيق الشرعي.
المبحث الثاني: مدخل إلى ظاهرة غسيل الأموال.
المبحث الثالث: الحد من ظاهرة الغسيل الأموال من خلال التدقيق الشرعي.
المبحث الرابع: الجانب التطبيقي.

المبحث الاول: الإطار النظري للتدقيق الشرعي

أولاً. مفهوم التدقيق الشرعي: نشأت المصارف الإسلامية في سبعينات القرن المنصرم، وكان لنشأتها دور مهم على الاقتصاد الكلي، وأصبحت واقعاً ملموساً حالياً، وكان لابد من جهة مستقلة تراقب التطبيق، ويكون لقراراتها صفة الالزام فتكونت الهيئات الشرعية واتخذت اشكالاً عدة، و دورها يكاد ينحصر في الفتوى وبيان احكام الشرعية في ما يعرض عليها من عقود و منتجات و مسائل، وكان من متطلبات العمل الشرعي و الرقابي أن يساندها في عمل جهاز التدقيق الشرعي إذ يقع عليه مهمة التأكد من تنفيذ العمليات على وفق احكام ومبادئ الشريعة الاسلامي وفتاوى الهيئة ويرفع تقريره لكل من يستخدم هذا التقرير. (الشيخ والقضاة، ٢٠١٩: ٢٢)

ويقصد بالتدقيق الشرعي فحص مدى التزام المصارف والمؤسسات المالية بالشريعة الإسلامية في الأنشطة التي تقوم بها، ومنها مراجعة العقود والاتفاقيات والسياسات والمنتجات والمعاملات والنظم الاساسية والقوائم المالية وغيرها (حمد، ٢٠١٨: ٩٦).

ويعرف أيضا بأنها هو التدقيق الذي يقوم به شخص خارجي، ويهدف إلى مساعدة هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في ابداء رأي بشأن التزام المصرف أو المؤسسة المالية بأحكام الشريعة الإسلامية. (الفزيع، ٢٠١٠: ٢٧٢)

وعليه ترى الباحثتان بأن التدقيق الشرعي هو عبارة عن فحص المعاملات المصارف والمؤسسات المالية لغرض التأكد من مدى مطابقتها مع الشريعة الإسلامية السمحاء، ويقوم به شخص خارج المصرف أو المؤسسة المالية الذي يسمى بالمدقق الشرعي الخارجي.

ويواجه المدققون الشرعيون تحدياً جديدا، ومسؤولية اضافية في التعرف على أفضل الادوات والوسائل التكنولوجية، وتوظيفها في تطوير واقع منظومة التدقيق الشرعي الآلي داخل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بما يساير أفضل المعايير الشرعية والتقنية ويستوعب جوانب الانشطة كافة داخل المنظومة للوصول إلى رؤية استراتيجية عميقة ومنهجية راسخة وواضحة تنعكس بفعالية وكفاءة على استكمال والتأكيد على انجاز الأهداف وصولا إلى التقليص في البيئة الرقابية (الكسواني، ٢٠١٨: ١٣١).

ثانياً. أهداف التدقيق الشرعي: تعد الرقابة والتدقيق الشرعي العمود الفقري لأي مصرف إسلامي، لذلك نجد نشأة التدقيق الشرعي مرتبطة بنشأة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وتطور إدارات الرقابة والتدقيق مرتبط بتطور تلك المصارف والمؤسسات المالية، ويتوجب عند تأسيس أي مصرف أو مؤسسة مالية إسلامية وجود رقابة شرعية لمراجعة منتجاتها وعقودها ومستنداتها، والتأكد من شرعيتها قبل رفعها لهيئة الرقابة الشرعية، وأيضاً وجود تدقيق شرعي للتدقيق على المنتجات بعد تنفيذها للتأكد من تنفيذها وتطبيقها حسب الشريعة (يس، ٢٠١٩: ٤٥)، إلى جانب ذلك يهدف التدقيق الشرعي إلى (طه، ٢٠١٧: ٥١٦):

١. تحديد مدى اعتماد والتزام المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بالمبادئ والاحكام الشريعة الإسلامية في تنفيذ أهدافها واعمالها.
٢. المتابعة المستمرة للإرشادات والتوجيهات والفتاوى الصادرة عن جهاز الرقابة الشرعية.
٣. تبادل الآراء والملحوظات التي يشخصها قسم التدقيق الشرعي الداخلي ومناقشتها مع الإدارات المتخصصة في المصارف والمؤسسات المالية ضمن مراحل التدقيق السابقة والمصاحبة والملاحقة
٤. عمل تقارير حسب الطلب، ودورية تشتمل على نتائج الفحص والمتابعة لأعمال المصرف أو المؤسسة وأهدافها، وتقديمها إلى الإدارات المتخصصة في تلك المصرف أو المؤسسة المالية وفقا للأنظمة واللوائح التنظيمية المعتمدة وكذلك إلى جهاز الرقابة الشرعية.
٥. مساعدة الجهات الاخرى (الإعلام والرأي العام) على فهم وإدراك التزام المصرف أو المؤسسة المالية الإسلامية المعنية بقرارات هيئة الرقابة الشرعية.

ثالثاً. أنواع التدقيق الشرعي: لكي يكون التدقيق الشرعي شاملاً لأوجه نشاط المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية فإنه يؤدي من قبل المدقق الداخلي أي داخل المصرف أو المؤسسة المالية نفسها والمدقق الخارجي أي خارج المصرف أو المؤسسة المالية، وعليه يقسم التدقيق الشرعي على: (الشعباني واخرون، ٢٠١٤: ٢٨٠) و (عبد، ٢٠١٣: ٢٦٤-٢٦٥)

١. **التدقيق الشرعي الداخلي:** تقوم بالتدقيق الشرعي الداخلي إدارة داخلية والهدف منه مساعدة المصرف أو إدارة المؤسسة المالية الإسلامية على أداء مسؤوليتها حول الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا يعنى انه أحد مكونات نظام التدقيق وأدواته وتقوم به وحدة إدارية (إدارة أو قسم) ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف أو المؤسسة المالية، و عليه إن التدقيق الشرعي الداخلي قسم مستقل أو جزء من تدقيق داخلي يدرس مدى انسجام نشاطات المصرف أو المؤسسة المالية الإسلامية مع القوانين الشرعية و الفتاوى والارشادات الصادرة من قبل لجنة الفتاوى والاشراف الشرعي، وطبقا لمعيار التدقيق الشرعي الداخلي يجب ان تكون مكانته في الهيكل التنظيمي كافية للسماح بإنجاز مسؤوليته، ويجب ألا ينخفض المستوى التنظيمي عن مستوى ادارة التدقيق الداخلي التقليدي كذلك ينبغي أن يكون له صلاحيات مماثله له، ويجب أن يتمتع المدققون الشرعيون الداخليون بالتأهيل العلمي و الكفاءة المهنية بصورة ملائمة، فضلا عن الأخلاق الإسلامية، وإن هذا النوع من التدقيق الشرعي يتم اجراءها من خلال مجموعة الخطوات وهي كما يلي :
أ. اعداد للتدقيق الشرعي الداخلي.
ب.تنفيذ عملية التدقيق الشرعي الداخلي.
ج. مرحلة المتابعة والمناقشة واصدار التقرير.
٢. **التدقيق الشرعي الخارجي:** يعرف التدقيق الشرعي الخارجي بانه تتبع وفحص خارجي لأعمال المصرف أو المؤسسة المالية الإسلامية بهدف التحقق من سلامة التزامها بمقتضى مرجعياتها الشرعية والفنية المعتمدة، ويقع على عاتق المدقق الشرعي الخارجي مجموعة من المهام منها: القيام بأعمال التدقيق والمراجعة التقليدية بصورة عامة الأعمال وأداء المصرف أو المؤسسة المالية الإسلامية ووحداتها كافة من اجل التأكد من انها تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية والمعايير الشرعية المتعارف عليها إلى جانب القيام بإعداد برامج خاصة للتأكد من صحة تطبيق إدارة المصرف أو المؤسسة المالية الإسلامية للفتاوى الصادرة من هيئة الفتاوى بعد التأكد من صحتها، وفضلاً عن ذلك على المدقق الشرعي الخارجي أن يقوم بإعداد تقرير بالنتائج التي توصل إليها

وتقديم النصح والمشورة للإدارة في الحالات التي تتطلبها. ويتم إجراء هذا النوع من التدقيق من خلال مجموعة من الإجراءات من أهمها (الشعباني وآخرون، ٢٠١٤: ٢٨٥-٢٨٦):

أ. التحديد الدقيق للهدف من عمليات التدقيق الشرعي، بمعنى أن يكون لدى المدقق الشرعي تصور تام عن الهدف من التدقيق الشرعي.

ب. جمع بيانات ومعلومات وإيضاحات حول مهام الإدارة العليا التي تتعلق بالقرارات الإدارية الاستراتيجية موضع التدقيق الشرعي ودراستها وفهمها من الناحية الفنية.

ج. تنفيذ إجراءات التدقيق الشرعي باستخدام الأساليب المناسبة وتقديم الرأي الشرعي قبل اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وتتمثل في إجراء المطابقات والمقارنات للتأكد من خلو القرار الإداري من أي مخالفة شرعية.

د. إعداد التقارير الدورية والسنوية عن نتائج التدقيق الشرعي وتقديمها إلى من يعنيه الأمر مرفقاً بها المبررات والتوصيات اللازمة للتصويب والتطوير للأحسن.

المبحث الثاني: مدخل إلى ظاهرة غسيل الأموال

أولاً. تعريف غسيل الأموال: ان مصطلح غسيل الأموال ظهر في سنة ١٩٧٣ وذلك عندما نشرت احدى الصحف الامريكية تقريرا عن فضيحة (ووتر غيت)، وتتلخص هذه القضية انه في العام ١٩٧٢ تم تشكيل لجنة اعادة انتخاب الرئيس الامريكي (نيكسون) بسبب قرب انتهاء مدة ولايته، فقامت هذه اللجنة بجمع المساعدات التي كانت توجه لدعم حملة الانتخابات ومن ثم القيام بتنفيذ عدة عمليات غسيل أموال للمساعدات التي تم الحصول عليها للحملة الانتخابية (العاني، ٢٠١٤: ١٨٦).

ويطلق مصطلح "غسل الأموال" على المعاملات المالية المتعلقة بالجريمة المنظمة حيث هي أموال يتم الحصول عليها بطرائق غير القانونية أو القذرة يتم وضعها في دورة من المعاملات حتى يخرج من الطرف الآخر كأموال نظيفة (Al-Zaqibh, 2013: 43).

وعرفت بأنها الطريقة التي يتم بواسطتها تحويل ارباح العائدات غير المشروعة، والمتأتية من أنشطة إجرامية إلى أموال مشروعة وتستخدم لتلك المؤسسات المالية وفي مقدمتها المصارف لتنظيف تلك الأموال وإظهارها على انها متأتية من مصادر مشروعة (الشمري، ٢٠١٤: ٣٠٦).

وترى الباحثتان بأن غسيل الأموال هي عبارة عملية الحصول على أموال غير شرعية وجعلها شرعية من عدة مراحل التي يتم تمرير الأموال بها.

ويلاحظ أنه في ظل التقدم التكنلوجي قد ازدادت عمليات غسيل الأموال إذ ظهر ما يعرف باسم (Cyber Laundering) أو عمليات غسيل الأموال من خلال الشبكة العنكبوتية والتي قدمت بصورة متعمقة ما يعرف الان بالتجارة الالكترونية التي فتحت مجالاً واسعاً لارتكاب جرائم التدليس والاحتيال من خلال التبادل الالكتروني وتحويل النقود الالكترونية بسهولة وبدون مخاطر والتي يصعب اكتشافها ويعوق التصدي لها صعوبات قانونية تكمن في البطء الشديد في اجراءات الحكومة لمواجهة الجرائم الالكترونية والسرعة الفائقة في ارتكابها، وبالتالي التعامل مع مشاكل قانونية معقدة ولوائح مختلفة باختلاف الدول وعقبات قد تعترض ضبط وترحيل المجرمين لمحاكمتهم (الدوغجي، ٢٠١٢: ١٠٩)، وبما أن زبائن المصارف والمؤسسات المالية ملتزمون بالقانون كمستهلكين للخدمات المصرفية يمكن أن يساعدوا مصارفهم للتخلص من الزبائن المحتملين الذين يشكلون تهديدا خطيرا وذلك عن طريق تقديمهم للوثائق والمعلومات ذات الصلة إلى المصارف وكما هو مطلوب في إطار "اعرف عميلك". (Mariappan and B., 2016: 279)،

ويمثل قانون السرية المصرفية للولايات المتحدة لعام ١٩٧٠ نقطة انطلاق وقانون تاريخي التي هدفت إلى الجهود الرامية للكشف عن عمليات غسل الأموال والمعاقبة عليه، إذ أن المصارف ملزمة بموجب هذا القانون بتقديم المعلومات إلى وزارة الخزانة حول المعاملات التي تنطوي على أكثر من ١٠٠٠٠ دولار نقدا (Levi and Reuter, 2006: 296).

ثانياً. مراحل غسيل الأموال: ان عملية غسيل الأموال تمر بثلاثة مراحل أساسية وهي على النحو الآتي (احمد، ٢٠١٩: ٢٥١-٢٥٢) و (حبي، ٢٠١٧: ١٧٩):

المرحلة الأولى مرحلة الإيداع أو التوظيف: وهي المرحلة الأولى التي يبدأ فيها غاسل الأموال بالتخلص من الكميات الضخمة من النقود السائلة المتحصل عليها من النشاط غير الشرعي، إذ أن السيولة النقدية هي أكثر وسائل التبادل شيوعا في عالم الإجرام، وتعد أكثر الوسائل قبولا بالنسبة للعديد من الأشخاص القائمين بغسيل الأموال على أساس أن بقاء كميات كبيرة من النقود في هذه المرحلة يقوم صاحب المال القذر بتوظيف أمواله عن طريق الصفقات النقدية، إعادة الإقراض، وصولات المزورة وتجارة الأسلحة والرقيق وغيرها.

المرحلة الثانية مرحلة التمويه أو التغطية: يتم في هذه المرحلة إخفاء علاقة الأموال غير القانونية بمصادر مشروعة، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الصفقات والتحويلات المعقدة والغامضة، أو فتح حسابات مصرفية بأسماء أشخاص أو شركات وهمية أو تكرار تحويل الأموال من حساب مصرفي لحساب آخر، وتستفيد من هذه الأوضاع واستغلالها غاسلو الأموال من خلال التواطؤ مع شركات مالية التي تهدف إلى إخفاء أي أثر اجرامي غير مشروع لهذه الأموال بحيث يصبح بعد ذلك من الصعب متابعة حركة هذه الحسابات وذلك لأنها ابتعدت عن مصدرها الأصلي مما يجعل القائم في غسيل الأموال في مأمن عن السلطات الرقابية يوماً بعد يوم.

المرحلة الثالثة مرحلة اندماج أو دمج: في هذه المرحلة يتم دمج الأموال غير المشروعة مع الدخل أو الأموال المشروعة لتكتسب تلك الأموال التي كانت غير مشروعة صفة أموال المشروعة أو النظيفة، ويتم استيعابها في النظام المالي، وهذه غاية وهدف غاسلي الأموال، باعتبارها الملجأ الآمن لهذه الأموال غير المشروعة، وتعد من أصعب المراحل بالنسبة للمدققين الشرعيين وذلك لصعوبة الفصل بين الأموال المشروعة وغير المشروعة خاصة في ظل الثورة التقنية وما صاحبها من تعقيد وتشفير وسرعة في إجراء العمليات المالية الكترونية.

ثالثاً. الآثار السلبية لغسيل الأموال: ينشأ عن عمليات غسيل الأموال العديد من الآثار السلبية سواء ما يؤثر على النشاط الاقتصادي للدولة أو الوضع الاجتماعي وغيرها، ويمكن إجمال هذه الآثار بما يأتي (السويفي، ٢٠١٥: ١٦٨):

١. الآثار الاقتصادية: هناك آثار اقتصادية عدة لجريمة غسيل الأموال على اقتصاديات البلدان وأهمها تعرض الاقتصاد القومي لمخاطر التقلب بين التضخم والانكماش، فعند دخول الأموال غير الشرعية في اقتصاد أي بلد تؤدي إلى زيادة كمية النقود الموجودة في هذا البلد وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات وبالتالي ارتفاع اسعار هذه المنتجات وحدوث التضخم وهذه الحالة له آثار سلبية على الاقتصاد في حالة استمراره، وفي كثير من الاحيان يقوم غاسلو الأموال بتدوير الأموال في عجلة الاقتصاد ومن ثم اعادته إلى موطنها الاصلي مما يؤدي إلى تقليل كمية النقود وتراجع معدل الناتج القومي وهذا يكون له اثر على تذبذب الاقتصاد القومي من جهة وانخفاض في العملات الاجنبية وتزايد العرض من العملة الوطنية وفقدان قيمتها من جهة اخرى.

٢. الاثار الاجتماعية: ان هذه الظاهرة تؤدي إلى خروج الأموال من الدول إلى خارجها وهذا بدوره يؤدي إلى عدم امكانية تلك الدول من الانفاق على المشاريع الاستثمارية وتوفير فرص العمل للمواطنين ومن ثم حدوث البطالة وخصوصا في ظل زيادة السنوية في اعداد الخريجين من الجامعات والمعاهد فضلا عن غير المتعلمين، إلى جانب ذلك فان هذه الظاهرة تؤدي إلى توزيع غير العادل لدخل بين فئات المجتمع مما يؤدي ازدياد حالات الجوع والفقر في فئة وازدياد ثروات فئة اخرى.

٣. الاثار السياسية: ان لغسيل الأموال دور في ازدياد حركات الارهاب والتطرف بأنواعه والعنف الداخلي، فضلا عن نشاط المافيا العالمية ودورها في حدوث الانقلابات السياسية في بعض الدول النامية مما قد يزعزع امن هذه الدول واستقرارها وكذلك تستخدم عمليات غسيل الأموال في توفير الدعم المالي وتمويل شراء السلاح اللازم لحدوث الانقلابات العسكرية والسياسية على مستوى العالم وذلك بالتعاون مع اجهزة متخصصة في تنظيم الصراعات السياسية والاستراتيجية وإدارتها عالميا.

٤. الآثار على القطاع المصرفي: ان لظاهرة غسيل الأموال آثارا سلبية على الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية والسبب في ذلك أن عمليات غسيل الأموال غالبا ما تتم من خلال المصارف والمؤسسات المالية وهذا بدوره يؤدي إلى نشر الفساد في أجزاء النظام المالي، ومن ثم إضعاف المصارف والمؤسسات المالية، ومن ثم ستتأثر سمعة المصارف التي تتعامل بمثل هذه العمليات، وتراجع أدائها في السوق المالي، ومن ثم انهياره وهو ما يؤدي إلى تهديد سلامة واستقرار النظام المالي والمصرفي انعدام ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي.

المبحث الثالث: الحد من ظاهرة غسيل الأموال من خلال التدقيق الشرعي

لقد سبق التعريف بظاهرة غسيل الأموال على أنها مجموعة من العمليات المتداخلة، تهدف إلى إخفاء أو تمويه طبيعة الأموال المكتسبة من مصادر غير مشروعة المتأتية من ارتكاب الجرائم المنظمة لتجارة المخدرات، تدريب الاشخاص والاسلحة، التهرب الضريبي، تزوير النقود، تجارة الرقيق، اختلاس المال العام وغيرها، وإظهارها في صورة أموال مكتسبة ومن ثم العمل عل ادخال هذه الأموال في نطاق الدورة الاقتصادية الشرعية وصولاً إلى تداولها بصورة طبيعية في غير زمان ومكان، ويهدف التدقيق الشرعي بصورة رئيسة إلى بيان مستوى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات التي تقوم بها، وإن الشخص القائم بالتدقيق الشرعي يسمى بالمدقق الشرعي، والذين يقومون بتدقيق المعلومات الموضوعية (معلومات مالية ومعيارية مثل توزيع الأرباح) ومعلومات ذاتية (الرأي الشرعي والفتاوى والمعايير الشرعية) لضمان مطابقة معلومات الموضوعية مع الشريعة الإسلامية السمحاء، اي بمعنى ان جزاً كبيراً من الواجب الملقاة على عاتقهم هو التأكد من مصدر الأموال التي يتم ادخالها إلى المصرف إلى جانب الخارج منها هل هذه الأموال حرام ام حلال، لان الدين الاسلامي يحرم جميع أنواع الجرائم، ومنها الاقتصادية لما لها أثر سيء على اقتصاد البلد ومنها جريمة غسيل الأموال.

ويمكن للمدق الشرعي سواء اكانت مدقق شرعياً داخلياً ام خارجياً في المؤسسات والمصارف الإسلامية من الحد من ظاهرة غسيل الأموال على مدار المراحل التي تتم من خلالها تنفيذ هذه الجريمة، إذ في مرحلة الايداع التي تعد أولى مراحل غسيل الأموال يمكن للمدق الشرعي في اكتشاف عملية غسيل الأموال في هذه المرحلة من خلال تتبع حركة الأموال، وتتبع الوصولات

المقدمة قبل غاسلي الأموال إلى جانب دراسة الوضع المالي للشخص القائم بعملية ايداع في المصارف، وهل هذا الشخص هو من الاشخاص المعروفون لدى المصرف، وخصوصاً لو تم ايداع مبالغ ضخمة إلى جانب غيرها من الوسائل. أما في المرحلة الثانية من مراحل غسيل الأموال والتي تسمى بمرحلة التمويه وهي مرحلة يتم فيها قطع الصلة بين الأموال ومصادر الحصول عليها، وذلك من خلال خلق طبقات معقدة من صفقات مالية تهدف إلى إخفاء معالم مصدر المال أو إبعاده قدر الإمكان عن إمكانية تتبع الحركة الحسابية له، ويمكن للمدقق الشرعي من اكتشاف حالات غسيل الأموال من خلال برنامج تدقيق محكم من قبله، ومتابعة حالات دفع مبالغ ضخمة إلى جهات خارجية مشبوهة وغيرها، وفيما يخص المرحلة الثالثة والاخيرة من مراحل هذه الظاهرة غير الشرعية هي مرحلة الدمج ويتم من خلال هذه المرحلة دمج الأموال التي تم الحصول عليها من مصادر غير المشروعة في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال شراء المباني والعقارات والأوراق المالية والأوراق النقدية وتأسيس شركات التجارية، وبهذا تكون قد اختفت بالفعل، وهنا يمكن للمدقق الشرعي من اكتشاف حالات غسيل الأموال التي تتم في هذه المرحلة من تتبع حالات دمج وزيادة رصيد الزبائن بصورة غير طبيعية والتركيز على شراء اشياء من قبل زبائن المصرف دون الحاجة اليها التي لا يقابلها تسليم أو تسلم شيء.

المبحث الرابع: الجانب التطبيقي

لغرض تحقيق أهداف البحث وجمع البيانات تم تنظيم استمارة استبانة، وللتحقق من صدق الاستمارة تم عرضها على مجموعة من الزملاء أساتذة الجامعات (وكما في الملحق ٢) وعلى أساس الملاحظات المقدمة من قبلهم تم اهمال بعض الفقرات وتغيير صياغة بعضها الاخرى، وبعدها تم اختيار عينة مستهدفة من موظفي المصارف الإسلامية ومراقبي الحسابات، فضلاً عن عينة من اكاديميين والذين لديهم إلمام بموضوع التدقيق الشرعي وغسيل الأموال وذلك في مدينة اربيل و تم ارسال الاستمارة الكترونيا اليهم، وخلال مدة معينة تم استلام الاجوبة من (٩٠) مستجيب وبعد مراجعة الاجوبة بلغت الصالحة منها (٧٠) استمارة وبنسبة ٧٨%.

وبعد تفريغ محتويات الاستمارات المستعادة تم معالجتها من خلال البرنامج SPSS وكانت المعالجة على النحو الآتي:

أولاً. التحليل الوصفي لخصائص عينة البحث:

١. **الوظيفة الحالية:** ان التوزيع النسبي لمتغير التأهيل الوظيفي أظهرت النتائج ان نسبة الكبيرة من الاشخاص الذين تم توزيع استمارة الاستبيان عليهم هم الأكاديميين كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (١): توزيع عينة البحث بحسب التأهيل الوظيفي

المؤهل الوظيفي	التكرارات	النسبة المئوية
مراقب الحسابات	18	26%
أكاديمي	34	48%
موظف في الشركة	18	26%
المجموع	70	100%

من خلال الجدول يتضح ان نسبة (٢٦%) من عينة البحث هم من مراقبي الحسابات ونسبة (٤٨%) هم من الأكاديميين وكذلك بلغت نسبة عدد موظفي الشركة (٢٦%).

٢. **المؤهل الأكاديمي:** وفيما يخص المؤهل الأكاديمي تم توزيع الاستمارة على حامل شهادة بكالوريوس وما فوق والسبب يرجع إلى انهم لديهم خبرة والمام حول مسائل التدقيق الشرعي وغسيل الأموال، وتم عرض نتائج في الجدول التالي:

الجدول (٢): توزيع عينة البحث حسب المؤهل الأكاديمي

المؤهل الأكاديمي	التكرارات	النسبة المئوية
بكالوريوس	11	16%
دبلوم عالي	--	0%
المحاسبة القانونية	18	26%
ماجستير	33	47%
دكتوراه	8	11%
المجموع	70	100%

يشير الجدول اعلاه ان نسبة البكالوريوس من المستجيبين يمثل نسبة (١٦%) ولم يكن من بين المستجيبين حاملو شهادة الدبلوم العالي، وقد بلغت نسيبة المستجيبين من حاملي شهادة المحاسبة القانونية (٢٦%) بينما نسبة حاملي شهادة الماجستير قد بلغت (٤٧%) وهو يمثل أكبر نسبة من بين المستجيبين، وأما فيما يخص المستجيبين من حاملي شهادة دكتوراه فقد بلغت (١١%).

٣. **التخصص العلمي:** أما فيما يخص التخصص العلمي فقد تم توزيع الاستمارة على ثلاثة أنواع من الاختصاصات وهم المحاسبة وعلوم المالية والمصرفية فضلاً عن اختصاصات أخرى وكانت النتائج على النحو الآتي:

الجدول (٣): توزيع عينة البحث بحسب الاختصاصات

الاختصاصات	التكرارات	النسبة المئوية
المحاسبة	58	83%
علوم المالية والمصرفية	7	10%
اخرى	5	7%
المجموع	70	100%

يظهر من خلال الجدول أعلاه ان اكثرية المستجيبين كانوا من حملة شهادة المحاسبة التي بلغت (٨٣%)، وأما حاملو شهادة علوم المالية والمصرفية فبلغت (١٠%)، وقد بلغت نسبة المستجيبين من حاملي شهادات أخرى (٧%).

٤. **مدة الخدمة:** يظهر التوزيع النسبي لمتغير سنوات الخدمة في المهنة ان الاشخاص التي تم توزيع الاستمارة عليهم لديهم خبرة أكثر من سنة واحدة وتم عرض النتائج في الجدول الآتي:

الجدول (٤): توزيع عينة البحث بحسب سنوات الخبرة

مدة الخدمة	التكرارات	النسبة المئوية
١-٥ سنة	14	20%
٦-١٠ سنة	27	39%
١١-١٥ سنة	14	20%
١٦ فأكثر	15	21%
المجموع	70	100%

من خلال الجدول أعلاه يتضح انه لم يتم توزيع استمارة الاستبانة على الاشخاص الذين لديهم خدمة وظيفية اقل من سنة واحدة والسبب يرجع لقلة خبرتهم العلمية والعملية حول موضوع

البحث، وكذلك يبين الجدول ان الاشخاص الذين لديهم خبرة ما بين ٦ إلى ١٠ سنوات يمثلون الاغلبية.

ثانياً. عرض النتائج واختبار الفرضيات: استخدمت الباحثتان مقياس ليكرت ذو النقاط الخمسة والذي يتدرج القياس فيها ما بين (أوافق بشدة، أوافق، لا أوافق ولا أعارض، أعارض، أعارض بشدة)، وذلك باستخدام الأوزان المقابلة وهي (١/٢/٣/٤/٥) على التوالي، وذلك لتحويل الاجابات الوصفية إلى بيانات كمية يمكن اخضاعها للتحليل الاحصائي المطلوب لاختبار مدى صحة أو خطأ فروض البحث، وتم عرض النتائج في الجداول الآتية:

الجدول (٥): تحليل فقرات الاستبانة حول دور التدقيق الشرعي في الحد من ظاهرة غسيل الأموال في مرحلة الإيداع

المتغيرات	الاجابات										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	اوافق بشدة		أوافق		لا أوافق ولا أعارض		أعارض		أعارض بشدة			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
X1	23	32.9	37	52.9	5	7.1	5	7.1	–	–	4.25	0.59
X2	12	17.1	49	70.0	5	7.1	3	4.3	1	1.5	4.11	0.51
X3	15	21.4	48	68.6	2	2.9	2	2.9	3	4.2	4.22	0.49
X4	15	21.4	38	54.3	6	8.6	10	14.3	1	1.4	4.14	0.55
X5	13	18.6	40	57.1	7	10.0	8	11.4	2	2.9	4.13	0.56
X6	15	21.4	42	60.0	8	11.4	3	4.3	2	2.9	4.04	0.58
X7	14	20.0	45	64.3	6	8.6	5	7.1	–	–	3.99	0.54
Av.	%82.86				%7.96		%9.18				4.13	0.55

يبين هذا الجدول وصفاً لآراء واجابات افراد عينة البحث، إذ ان النسبة المئوية للموافقين (أوافق بشدة وأوافق) كانت (٨٢,٨٦%) وهذا ما يدل على أن هناك شبه إجماع على ان هناك دوراً للتدقيق الشرعي في تقليل من ظاهرة غسيل الأموال في مرحلة الايداع، وأن نسبة غير المتأكدين (لا اوافق ولا أعارض) كانت (٧,٩٦%) وأن نسبة المعارضين (لا أتفق ولا أتفق بشدة) كانت (٩,١٨%) الذي يؤيد ذلك ان الوسط الحسابي أعلى من أداة القياس (٣).

الجدول (٦): تحليل فقرات الاستبانة حول دور التدقيق الشرعي في الحد من ظاهرة غسيل الأموال في مرحلة التمويه

المتغيرات	الاجابات										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	اوافق بشدة		أوافق		لا أوافق ولا أعارض		أعارض		أعارض بشدة			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
X8	24	34.3	33	47.1	10	14.3	2	2.9	1	1.4	4.20	0.67
X9	30	42.9	30	42.9	5	7.1	5	7.1	–	–	4.30	0.59
X10	16	22.9	46	65.7	4	5.7	3	4.3	1	1.4	4.20	0.53
X11	13	18.6	45	64.3	7	10.0	4	5.7	1	1.4	4.12	0.56
X12	16	22.9	44	62.9	4	5.7	5	7.1	1	1.4	4.24	0.55
X13	10	14.3	48	68.6	6	8.6	5	7.1	1	1.4	4.07	0.49
X14	16	22.9	44	62.9	8	11.4	1	1.4	1	1.4	4.19	0.62
X15	15	21.4	42	60.0	9	12.9	3	4.3	1	1.4	4.10	0.59
Av.	%84.29				%9.46		%6.25				4.18	0.58

يبين الجدول السابق أن الغالبية التي نسبتها (٨٤,٢٩%) من الموافقين (أوافق بشدة وأوافق)، وأن نسبة غير المتأكدين (لا اوافق ولا أعارض) كانت (٩,٤٦%)، وأما نسبة المعارضين (أعارض وأعارض بشدة) فقد بلغت (٦,٢٥%)، وهذا يدل على إن هناك دور للتدقيق الشرعي في تقليل من ظاهرة غسيل الأموال في مرحلة التمويه الذي يعزز ذلك ان الوسط الحسابي أعلى من أداة القياس التي هي (٣).

الجدول (٧): تحليل فقرات الاستبانة حول دور التدقيق الشرعي في الحد من ظاهرة غسيل الأموال في مرحلة الادماج

المتغيرات	الاجابات										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	اوافق بشدة		أوافق		لا أوافق ولا أعارض		أعارض		أعارض بشدة			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
X16	20	28.6	35	50.0	8	11.4	5	7.1	2	2.9	4.20	0.63
X17	11	15.7	41	58.6	12	17.1	4	5.7	2	2.9	4.03	0.61
X18	8	11.4	48	68.6	8	11.4	6	8.6	–	–	4.00	0.48
X19	10	14.3	44	62.9	7	10.0	8	11.4	1	1.4	4.07	0.52
X20	4	5.7	38	54.3	15	21.4	11	15.7	2	2.9	3.87	0.54
X21	20	28.6	38	54.3	5	7.1	6	8.6	1	1.4	4.23	0.57
Av.	%75.48				%13.10		%11.42				4.07	0.56

يشير الجدول السابق أن النسبة المئوية للموافقين (أوافق بشدة وأوافق) كانت (٧٥,٤٨%) وهذا يدل على أن هناك شبه إجماع على ان هناك دوراً للتدقيق الشرعي في التقليل من ظاهرة غسيل الأموال في مرحلة الادماج وأن نسبة غير المتأكدين (لا أعارض ولا اوافق) كانت (١٣,١٠%)، وان نسبة غير الموافقين (لا أوافق ولا أوافق بشدة) كانت (١١,٤٢%) ويؤيد ذلك ان الوسط الحسابي أعلى من أداة القياس (٣).

الجدول (٨): تحليل فقرات الاستبانة حول الحاجة إلى الحد من ظاهرة غسيل الأموال

المتغيرات	الاجابات										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	اوافق بشدة		أوافق		لا أوافق ولا أعارض		أعارض		أعارض بشدة			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
X22	24	32.3	40	57.1	4	٥,٧-	2	2.9	–	–	4.29	0.57
X23	27	38.6	33	47.1	8	11.4	2	2.9	–	–	4.30	0.67
X24	11	15.7	47	67.1	8	11.4	2	2.9	2	2.9	4.03	0.51
X25	2	2.9	55	78.6	5	7.1	7	10.0	1	1.4	3.99	0.36
X26	28	40.0	35	50.0	5	7.1	--	--	2	2.9	4.34	0.61
X27	23	32.9	37	52.9	5	7.1	5	7.1	--	--	4.33	0.61
X28	8	11.4	46	65.7	6	6.8	6	6.8	4	5.7	4.09	0.50
X29	19	27.1	41	58.6	4	5.7	3	4.3	3	4.3	4.26	0.56
X30	26	37.1	38	54.3	2	2.9	3	4.3	1	1.4	4.36	0.54
Av.	%85.71				%7.46		%6.83				4.22	0.55

يشير الجدول أعلاه إن نسبة (٨٥,٧١%) من المستجيبين الموافقين (أوافق بشدة وأوافق) وأن نسبة غير المتأكدين (لا اوافق ولا أعارض) كانت (٧,٤٦%)، وأما نسبة غير الموافقين (لا

أوافق ولا أوافق بشدة) فقد بلغت (٦,٢٥%)، وهذا يدل على إن هناك حاجة إلى تقليل من ظاهرة غسيل الأموال الذي يعزز ذلك ان الوسط الحسابي أعلى من أداة القياس التي هي (٣).

اختبار الفرضيات:

تمت صياغة فرضية رئيسة للدراسة في صورتها الصفرية وهي انه لا يمكن للتدقيق الشرعي التقليل من ظاهرة غسيل الأموال في المصارف الإسلامية، وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الاولى: لا يوجد للتدقيق الشرعي دور في الحد من ظاهرة غسيل الأموال في مرحلة الايداع.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد للتدقيق الشرعي دور في الحد من ظاهرة غسيل الأموال في مرحلة التمويه.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد للتدقيق الشرعي دور في الحد من ظاهرة غسيل الأموال في مرحلة الادماج.

ولغرض اثبات الفرضيات الفرعية اعلاه اعتمدت الباحثتان على اختبار T. test وتم عرض النتائج في الجدول الآتي:

الجدول (٩): نتائج اختبار الفرضيات الفرعية بموجب اختبار (**T. test**)

المتغيرات	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الإحصائية
F 1	70	4.13	0.55	15.82	0.007
F 2	70	4.18	0.58	18.90	0.006
F 3	70	4.07	0.56	17.62	0.00

وتبين من هذا الجدول أن الدلالة الإحصائية للفرضية الفرعية الاولى هي (٠,٠٠٧)، والثانية هي (٠,٠٠٦)، والثالثة هي (٠,٠٠)، وأن جميعها أقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥) مما يدعو إلى رفض الفرضية الصفرية، ومن ثم قبول الفرضية البديلة الرئيسة وهي يوجد للتدقيق الشرعي دور في الحد من ظاهرة غسيل الأموال.

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: من خلال البحث والدراسة توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات هي:

١. ان التدقيق الشرعي عبارة فحص المعاملات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية لغرض التأكد من مدى مطابقتها مع الشريعة الإسلامية السمحاء.

٢. في ظل التقدم التكنولوجي قد ازدادت عمليات غسيل الأموال، إذ ظهر ما يعرف باسم Cyber Laundering أو عمليات غسيل الأموال من خلال شبكة الانترنيت العالمية، وهناك حاجة ملحة للحد منه.

٣. ان عملية غسيل الأموال تتم على مدار ثلاث مراحل وهي مرحلة الايداع ومرحلة التمويه واخيرا مرحلة الادماج.

٤. ان للتدقيق الشرعي دور في الحد من ظاهرة غسيل الأموال على مدار المراحل:

أ. ان نسبة (٨٢,٨٦%) من المستجيبين يرون ان للتدقيق الشرعي دوراً في الحد من ظاهرة غسيل الأموال في مرحلة الايداع.

ب. ان نسبة (٨٤,٢٩%) من المستجيبين يرون ان للتدقيق الشرعي دوراً في الحد من ظاهرة غسيل الأموال في مرحلة التمويه.
ج. ان نسبة (٨٥,٧١%) من المستجيبين يرون ان للتدقيق الشرعي دوراً في الحد من ظاهرة غسيل الأموال في مرحلة الادماج.
٥. يمكن للمصارف الإسلامية تقليل من هذه الظاهرة من خلال الاهتمام بعملية التدقيق الشرعي.

ثانياً. التوصيات: بالاعتماد على الاستنتاجات التي توصل اليها البحث توصي الباحثتان بما يلي:

١. اهتمام المصارف الإسلامية بعملية التدقيق الشرعي لما لها دور في تقليل من ظاهرة غسيل الأموال التي تلجأ اليها النفوس الضعيفة.
٢. بما ان النقود التي يحصل عليها غاسلو الأموال تعد حراماً بموجب الشريعة الإسلامية وأن لعلماء الدين دوراً في توعية المجتمع لذا توصي الباحثتان بان يقوموا بدورهم في توعية المجتمع للابتعاد عن هذه الظاهرة.
٣. قيام الجامعات والمعاهد بإدخال التدقيق الشرعي في المناهج الدراسية لما لها من الاهمية في الفصل ما بين الحلال والحرام.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. احمد، يونس علي، ٢٠١٩، دراسة اقتصادية تحليلية لظاهرة غسيل الأموال وتأثيرها في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩١-٢٠١٧) الواقع والآفاق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٥، العدد ٤٥.
٢. حبي، ميساء سعد جواد، ٢٠١٧، حوكمة المصارف وأثريا في مكافحة غسيل الأموال/دراسة استطلاعية على عينة في بيئة المصارف العراقية الحكومية والأهلية في محافظة كربلاء، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد ٦، العدد ٢٣.
٣. حمد، عاصم احمد، ٢٠١٨، أثر التكنولوجيا في زيادة فعالية وكفاءة عملية التدقيق الشرعي، مؤتمر شورى السابع للتدقيق الشرعي المنعقدة لفترة ١٦-١٨ اكتوبر، عمان، الاردن.
٤. الدوغجي، على، ٢٠١٢، دور الرقابة والتدقيق الخارجي في مكافحة غسيل الأموال، مجلة الادارة والاقتصاد، عدد ثلاثة وتسعون.
٥. السيوفي، حيدر عبدالله عبدالحسين، ٢٠١٥، دور الجهاز المصرفي العراقي في مكافحة عمليات غسل الأموال، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد ٧، الإصدار ٢.
٦. الشعباني، صالح ابراهيم يونس وعثمان، فاضل نبي وسمير، شيماء محمد، ٢٠١٤، الرؤى المستقبلية في امكانية تطبيق التدقيق الشرعي في العراق دراسة استطلاعية على المصارف الإسلامية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٦، العدد ١١.
٧. الشمري، طارق طعمة، ٢٠١٤، دور الثقافة التنظيمية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين فرع الانبار، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٦، العدد ١١.
٨. الشيخ، عبدالرحمن والقضاة، منصور، ٢٠١٩، واقع التدقيق الشرعي في سلطنة عمان، مؤتمر شورى الثامن للتدقيق الشرعي المنعقدة لفترة ٦-٨ اكتوبر، مسقط، عمان.

٩. طه، آلاء عبدالواحد ذنون، ٢٠١٧، توظيف مرجعيات التدقيق الشرعي في دعم حوكمة المصارف الإسلامية العراقية دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٩٨، المجلد ٢٣.
١٠. عبد، هشام عمر حمودي، ٢٠١٣، نحو تفعيل التدقيق الشرعي الشامل على اعمال المصارف الإسلامية في العراق، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٩، العدد ٢٩.
١١. العاني، طيبة ماجد حميد، ٢٠١٤، أثر تطبيق اليات مكافحة غسيل الأموال في الجهاز المصرفي في العراقي في تقليص انتشار هذه الظاهرة دراسة ميدانية في عينة من المصارف الاهلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والثلاثون.
١٢. الفزيع، محمد عواد، ٢٠١٠، دليل اجراءات التدقيق الشرعي، مجلة الشريعة والقانون، العدد الحادي والاربعون، الكويت.
١٣. الكسواني، محمد سليمان، ٢٠١٨، توظيف التكنولوجيا في تطوير كفاءة التدقيق الشرعي، مؤتمر شورى السابع للتدقيق الشرعي المنعقدة لفترة ١٦-١٨ اكتوبر، عمان، الاردن.
١٤. يس، سفيان ميسرة، ٢٠١٩، واقع التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية العمانية، مؤتمر شورى الثامن للتدقيق الشرعي المنعقدة لفترة ٦-٨ اكتوبر، مسقط، عمان.

ثانياً. المصادر الانكليزية

1. Al-Zaqibh, Ahmad Aqeil Mohamad, 2013, International Laws on Money Laundering, International Journal of Social Science and Humanity, Vol. 3, No. 1.
2. Levi, Michael and Reuter, Peter, 2006, Money Laundering, the University of Chicago press Journal, Vol. 34, No. 1.
3. Mariappan, V. and B., Viritha, 2016, Anti-money laundering practicesin bankscustomer's awareness and acceptance in India, Journal of Money Laundering Control, Vol. 19 Iss 3.

الملحق (١)
استمارة استبانة

أخي الكريم/أختي الكريمة
تحية طيبة علمية
الاستمارة التي بين يديكم هي جزء من البحث الموسوم (دور التدقيق الشرعي في الحد من ظاهرة غسيل الأموال/دراسة استطلاعية) ونظراً لما تتمتعون لخبرة ومعرفة علمية واسعة في هذا المجال، يرجى التفضل بالإجابة على اسئلة الاستبانة بالدقة والموضوعية المعهودة وذلك لضمان دقة النتائج العلمية وسلامتها للبحث... مع خالص تقديرنا واحترامنا.
الباحثتان:

م.م. نخشين جمال محمد　　م. م. تارا وحيد الدين عدلي

ملاحظة: يرجى وضع علامة (✓) في المربع الذي يمثل اجابتك وإذا كانت لديكم اية تعليقات او آراء فيمكن اضافتها في الحقل الاخير من الاستبانة.

المفاهيم الأساسية:

التدقيق الشرعي: هو فحص شرعي لمنتجات ومعاملات المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية للتحقق من مدى التزامها بالضوابط الشرعية المستمدة من أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتقوم به الهيئات الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والمراقبين الشرعيين المستقلين.

غسيل الأموال: هي الطريقة التي يتم بواسطتها تحويل إرباح العائدات غير المشروعة والمتأتية من أنشطة إجرامية إلى أموال مشروعة وتستخدم لذلك المؤسسات المالية وفي مقدمتها المصارف.

أولاً. معلومات شخصية:

١. الوظيفة الحالية: مراقب حسابات ( ) أكاديمي ( ) موظف في الشركة( ).
٢. المؤهل الاكاديمي: بكالوريوس ( ) دبلوم عالي ( ) المحاسبة القانونية ( ) ماجستير ( ) دكتوراه ( ).
٣. التخصص العلمي: محاسبة ( ) مالية ومصرفية ( ) اخرى ( ).
٤. مدة الخدمة: ١-٥ سنة ( ) ٦-١٠ سنة ( ) ١١-١٥ سنة ( ) ١٦ فأكثر ( ).

ثانياً. محاور الاستبيان:

المحور الاول: التدقيق الشرعي ومرحلة الايداع						
	الأسئلة	اوافق بشدة	لا اوافق	لا اوافق ولا اعارض	لا اتفق	لا اتفق بشدة
١	وهي المرحلة التي يتم من خلالها التخلص من الأموال غير الشرعية من خلال توظيفها بأساليب شرعية مختلفة.					
٢	تعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل على أصحاب الأموال لأنها لا تزال عرضة للاكتشاف بسبب كميتها.					
٣	ان ضعف الجهاز المصرفي له أثر على تجاوز هذه المرحلة من قبل القائمين بعملية غسل الأموال.					
٤	هناك عدة اساليب يستخدمها القائمين بعملية غسيل الأموال في هذه المرحلة منها التواطؤ مع المصارف وسهولة حركة الأموال من خلال وصولات وهمية وغيرها.					
٥	ان للمدقق الشرعي موقع فريد يسمح له بالكشف عن جرائم غسل الأموال والابلاغ عنها في هذه المرحلة.					
٦	يمكن للمدق الشرعي في اكتشاف عملية غسيل الأموال في هذه المرحلة من خلال تتبع حركة الأموال وتتبع الوصولات المقدمة قبل غاسلي الأموال.					
٧	ينبغي على المدقق الشرعي دراسة الوضع المالي للشخص القائم بعملية ايداع في المصارف.					

	الأسئلة	اوافق بشدة	لا اوافق	لا اوافق ولا اعارض	لا اتفق	لا اتفق بشدة
المحور الثاني: التدقيق الشرعي ومرحلة التمويه						
٨	ان هذه المرحلة هي المرحلة التي يقوم بها صاحب الأموال بإخفاء جريمته، وذلك عن طريق مجموعة من العمليات المصرفية الشرعية.					
٩	من أشهر طرق التمويه تحويلها من بنك إلى آخر عن طريق التحويل الالكتروني.					
١٠	يمكن للمدق الشرعي من كشف حالات غسيل الأموال والتي يتم اجراءها في هذه المرحلة من خلال بذل العناية المهنية اللازمة.					
١١	ينبغي على المدقق الشرعي التنسيق مع المصارف المحولة المبالغ لغرض كشف عمليات غسيل الأموال.					
١٢	يمكن للمدقق الشرعي من اكتشاف حالات غسيل الأموال الخاصة بهذه المرحلة من خلال اعداد برنامج تدقيق محكم من قبله.					
١٣	ان تضمين اجراءات فحص نظام الرقابة الداخلية فقرة خاصة بمرحلة تمويه تساهم في اكتشاف حالات غسيل الأموال.					
١٤	ان تعاون موظفي المصرف مع المدقق الشرعي يساعد على اكتشاف حالات غسيل الأموال في هذه المرحلة.					
١٥	ان تحريك كميات كبيرة من الأرصدة ودفعها لمصادر مشبوهة في الخارج يساعد المدقق الشرعي على اكتشاف غسيل الأموال في مرحلة التمويه.					
المحور الثالث: التدقيق الشرعي ومرحلة الادماج						
١٦	ان هذه المرحلة هي نهاية عملية الغسل، بحيث يتم إضافة الطابع الشرعي والقانوني عليها.					
١٧	في مرحلة الادماج يتم دمج الأموال المغسولة في دورة الاقتصادية وكأنها أرباح من صفقات تجارية شرعية.					
١٨	في هذه المرحلة يصعب التفرقة بين الأموال الشرعية وغير الشرعية.					
١٩	يمكن للمدقق الشرعي من اكتشاف حالات غسيل الأموال التي تتم في هذه المرحلة من تتبع حالات دمج وزيادة رصيد الزبائن بشكل غير طبيعي.					
٢٠	على المدقق الشرعي ان يركز على شراء اي شيء من قبل زبائن المصرف دون الحاجة اليها والتي لا يقابلها تسليما وتسلم شيء.					
٢١	على المدقق الشرعي التركيز على مبالغ مالية ضخمة مدفوعة من الخارج.					

المحور الرابع: الحاجة إلى تقليل من ظاهرة غسيل الأموال						
	الأسئلة	اوافق بشدة	لا اوافق	لا اوافق ولا اعارض	لا اتفق	لا اتفق بشدة
٢٢	غسيل الأموال جريمة اقتصادية تهدف إلى إضفاء شرعية قانونية على أموال محرمة.					
٢٣	ان عملية غسل الأموال يتم من خلال ثلاث مراحل وهي الايداع، التمويه، الادماج.					
٢٤	من أبرز آثاره الاقتصادية تعرض الاقتصاد القومي لمخاطر التقلب بين التضخم والانكماش.					
٢٥	هناك عدة خصائص تميز عمليات غسيل الأموال عن غيرها من الأنشطة منها الاقتصادية والاجتماعية والمصرفية وغيرها.					
٢٦	تطور عمليات غسيل الأموال مع تطور الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.					
٢٧	تعتبر المصرف مجرد مستودع للأموال غير النظيفة، وقد يلجأ إلى استثمار هذه الأموال شتى المجالات.					
٢٨	ان لرجال الدين والاقتصاد دور في توعية الافراد على عدم القيام بظاهرة غسيل الأموال.					
٢٩	يمكن للمصارف والمؤسسات المالية من الحد من غسيل الأموال وذلك من خلال التأكد من هوية العملاء الذين يقومون بتحويل الأموال.					
٣٠	ان وضع قوانين وعقوبات صارمة من قبل الدولة له أثر على الحد من ظاهرة غسيل الأموال.					

في حالة وجود أية آراء يرجى تدوينها ادناه: .....

.....

الملحق (٢)

اسماء الخبراء والمحكمين لصدق الاستبانة وصلاحيتها

ت	الاسم	الاختصاص	مكان العمل
١	أ.م.د. زيتو عولا ابوبكر	محاسبة	قسم المحاسبة /كلية الادارة والاقتصاد/جامعة صلاح الدين
٢	م.د. عدنان نادر حمد	محاسبة	قسم المحاسبة /كلية الادارة والاقتصاد/جامعة صلاح الدين
٣	أ.م.د. نسيم يوسف حنا	محاسبة	قسم المحاسبة /كلية الادارة والاقتصاد/جامعة صلاح الدين
٤	أ.م. رفز محمد صالح	احصاء	قسم المحاسبة/المعهد التقني الاداري/جامعة أربيل التقنية
٥	أ.م. جرجيس مصطفى خضر	محاسبة	قسم المحاسبة /كلية الادارة والاقتصاد/جامعة صلاح الدين